

## نصوص عامة

- الحصص المملوكة لصناديق التوظيف المشتركة للتنسيد والمحرص المملوكة لهيئات توظيف الأموال بالجاذفة :
- الأدوات المالية الآجلة.

### المادة 3

- لأجل تطبيق هذا القانون يراد بالأدوات المالية الآجلة :
- العقود المالية الآجلة الباتة المتعلقة بالأوراق التجارية و القيم المنقولة والمؤشرات والعملات :
  - العقود الآجلة على نسب الفائدة :
  - عقود المقايسة أو المبادلة :
  - العقود الآجلة على السلع، عندما تكون محل تسجيل، بعد التداول، في غرفة الملاعبة للأدوات المالية أو تكون محل طلبات تنظيمية دورية أو عندما تتيح إمكانية عدم تسليم البضائع الأساسية مقابل أداء مالي من طرف البائع :
  - العقود الاختيارية لشراء أو بيع الأدوات المالية.

تحدد خصائص كل صنف من الأدوات المالية الآجلة في النظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة المشار إليها في المادة 9 من هذا القانون.

### المادة 4

تستثنى من مقتضيات المواد 1092 إلى 1096 من الظهير المكون لقانون الالتزامات و العقود، الأدوات المالية الآجلة ما دامت أسبابها موضوعها مطابقة للقانون.

لا يجوز الاستناد على المقتضيات السالفة الذكر لتبرير عدم الالتزام بالالتزامات الناتجة عن العمليات الآجلة.

### المادة 5

- لأجل تطبيق هذا القانون يراد بما يلي :
- 1 - الأصل الأساسي : الأصل الذي تحدث عليه الأداة المالية الآجلة :
  - 2 - العقود المستقبلية أو المستقبليات : عقود شراء أو بيع بات لأصل أساسي بثمن محدد مسبقاً ولأجل استحقاق متفق عليه :
  - 3 - العقود الاختيارية أو الخيارات : عقود يمنح بموجبها باائع الخيار الحق، وليس الالتزام، لمشتري الخيار لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية أو أي أصل أساسي آخر بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي ومحدد أو لأجل استحقاق متفق عليه خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ :
  - 4 - عقود المباركة أو المقايسة (swap) : هي عقود تحديد التزامات طرفين لتبادل تدفقات نقدية معينة في تاريخ لاحق، وتسمح بالمقايضة في نسبة الفائدة أو العملات والتي بموجبها يتداول وكيلان عناصر من مستحقاتهما أو ديونهما بهدف تقطيل المخاطر الناتجة عن تقلبات نسبة الفائدة أو سعر العملة :
  - 5 - عضو مكلف بالتداول : هو كل شخص معنوي معتمد قانونياً لزاولة نشاط تداول الأدوات المالية الآجلة :

ظهير شريف رقم 1.14.96 صادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرتنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتنا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه.

أصدرنا أمراًينا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرتنا الشريف هذا، القانون رقم 42.12 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالفقيه بن صالح في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014).

وقعه بالعاطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء عبد الإله ابن كيران.

\*

\*

### قانون رقم 42.12

#### يتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية

##### الباب الأول

##### أحكام عامة

##### المادة الأولى

تعد السوق الآجلة سوقاً منظمة تخضع لمقتضيات هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه وتكون فيها الأدوات المالية الآجلة محل تداول عمومي.

##### المادة 2

لأجل تطبيق هذا القانون يراد بالأدوات المالية ما يلي :

- الأسهم والسنادات والحقوق الأخرى التي تتيح أو يمكن أن تتيح المشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس المال وفي حقوق التصويت التي تكون قابلة للتحويل بقيتها في حساب أو عن طريق التداول :

- سنادات الديون التي تمثل حقاً في دين عام في ممتلكات الشخص المعنوي الذي يصدرها والتي تكون قابلة للتحويل بقيتها في حساب أو عن طريق التداول باستثناء الأوراق التجارية وأذون الصندوق :

- الحصص أو أسهم الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

## المادة 6

يتدخل بنك المغرب ومجلس القيم المنقوله في السوق الأجلة بالنظر إلى مهام كل منها وفقا للنصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بهما. تدخل في نطاق صلاحيات بنك المغرب في السوق الأجلة الميادين المتعلقة بالخصوص بتأمين نظام المعاشرة والأداء.

تدخل في نطاق صلاحيات مجلس القيم المنقوله في السوق الأجلة الميادين المتعلقة بالإشراف ومراقبة المجالات العملية للأعضاء المكلفين بالتداول والشركة المسيرة ولغرفة المعاشرة.

تدخل في نطاق الصلاحيات المشتركة لبنك المغرب ومجلس القيم المنقوله المجالات المتعلقة على الخصوص بدراسة ملفات اعتماد الأعضاء وتقييم الأنظمة العامة للشركة المسيرة ولغرفة المعاشرة ومراقبة المجالات العملية للأعضاء المكلفين بالمعاشرة وتحديد النظام الاحترازي المطبق على الأعضاء وعلى الشركة المسيرة وعلى غرفة المعاشرة والإشراف عليه.

## المادة 7

يتم التدخل المشترك لبنك المغرب ومجلس القيم المنقوله المشار إليه في الفقرة 4 من المادة 6 أعلاه في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المحدثة بهذا القانون.

تحدد الكيفيات العملية لهذا التدخل المشترك في بروتوكول متفق عليه بين السلطاتين السالفتي الذكر.

ت تكون هيئة تنسيق السوق الأجلة من بنك المغرب و مجلس القيم المنقوله. تكلف هذه الهيئة بتنسيق عمل السلطاتين السالفتي الذكر في مجال المراقبة المشتركة للسوق الأجلة و يمكن لأعضاء هاته الهيئة أن يقوموا بتبادل المعلومات المتعلقة بنشاطاتهم في مجال الإشراف على السوق الأجلة.

يمكن للوزير المكلف بالمالية أو والي بنك المغرب أن يعرضها على هيئة تنسيق السوق الأجلة كل مسألة ذات المصلحة المشتركة.

تحدد بمرسوم تركيبة هيئة تنسيق السوق الأجلة وكذلك كيفيات سيرها.

## باب الثاني

## السوق الأجلة للأدوات المالية

## الفصل الأول

## التداول

## الجزء الأول

## تنظيم السوق الأجلة للأدوات المالية

## المادة 8

تحدث شركة مساهمة تسمى "الشركة المسيرة للسوق الأجلة" تضطلع، بمقتضى امتياز مخول، بإدارة السوق الأجلة للأدوات المالية وفق دفتر للتحمّلات يصادق عليه الوزير المكلف بالمالية.

6 - عضو مكلف بالمعاشرة : هو كل شخص معنوي معتمد قانونيا لزاولة نشاط مقاومة أدوات مالية آجلة :

7 - عضو مكلف بالتداول والمعاشرة : هو كل شخص معنوي معتمد قانونيا لزاولة نشاط تداول و مقاومة أدوات مالية آجلة :

8 - موفر السيولة : كل عضو مكلف بالتداول مخول من طرف الشركة المسيرة للسوق الأجلة لتحسين سيولة آداة مالية آجلة :

9 - إتمام المعاملة : سداد المبالغ وتسليم المستندات المتعلقة بالأصول الأساسية عند آجال استحقاق العقد :

10 - صندوق الضمان : صندوق يُؤسس لدى غرفة المعاشرة بمساهمات الأعضاء المكلفين بالمعاشرة بهدف تغطية مخاطر التصفية المرتبطة بالوضعية المفتوحة في السوق الأجلة للأدوات المالية التي قد تنتج عن تقصير أحد الأعضاء :

11 - اتفاقية المعاشرة : عقد مكتوب بين عضو مكلف بالتداول و عضو مكلف بالمعاشرة يحدد على التوالي حقوق و التزامات كل منها في إطار مقاومة المعاملات المتعلقة بأدوات مالية آجلة، وتحدد كيفيات الحقوق والالتزامات في النظام العام لغرفة المعاشرة المشار إليها في المادة 29 من هذا القانون :

12 - وديعة ضمان : المبلغ الذي تطلب غرفة المعاشرة من عضو مكلف بالمعاشرة بهدف تغطية مخاطر التصفية المرتبطة بالوضعيات المفتوحة لهذا العضو في السوق الأجلة للأدوات المالية :

13 - وديعة ضمان أولية : جزء من قيمة العقد تطلب الشركة المسيرة للسوق الأجلة من عضو مكلف بالتداول يوم التداول لتغطية وضعية المفتوحة :

14 - وديعة ضمان تسليم : وديعة مستلزمة من غرفة المعاشرة على الأعضاء المكلفين بالمعاشرة ابتداء من إغلاق التداول حتى التسليم الفعلي للأصول الأساسية، و تقوم غرفة المعاشرة بارجاع هذه الوديعة إلى الأعضاء المكلفين بالمعاشرة بعد التنفيذ الفعلي للتسليم :

15 - حد التأثير : يمثل النسبة القصوى من عدد العقود التي يمكن لعضو مكلف بالمعاشرة امتلاكه في وضعية السوق :

16 - حد التعرض : يمثل النسبة القصوى من المخاطر التي يمكن لعضو مكلف بالمعاشرة تغطيتها :

17 - وضعية مفتوحة : هي مجموعة عقود اشتريت أو بيعت ولم يتم بعد إتمام معاملتها :

18 - وضعية صافية : هي وضعية إجمالية ناتجة عن الفرق بين مجموعة عقود مشتارة و مجموعة عقود مباعة :

19 - وضعية السوق : تمثل مجموعة الوضعيات المفتوحة للأعضاء المكلفين بالمعاشرة على عقد و لأجل استحقاق ما :

20 - هامش : مبلغ محاسب من طرف غرفة المعاشرة ويخصص لتغطية مخاطر التداول الناتجة عن إعادة التقييم اليومي لمجموع الوضعيات المفتوحة لعضو مكلف بالمعاشرة على الأدوات المالية الآجلة :

21 - سعر مسجل : السعر السوقي الناتج عن العرض والطلب عن العقود والذي يتم نشره من طرف الشركة المسيرة للسوق الأجلة.

**المادة 10**

يصادق الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي مجلس القيم المنقول على مشروع النظام الأساسي للشركة المسيرة وعلى التغييرات المدخلة عليه.

يخضع تعيين أعضاء آجهزة إدارة وتسيير الشركة المسيرة وعند الاقتضاء، أعضاء مجلس رقابتها إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية الذي يجوز له أن يقيلهم من انتدابهمبناء على تقرير معلم من مندوب الحكومة أو مجلس القيم المنقول ويعين، بعد استشارة مجلس القيم المنقول، من يقوم مقامهم إلى أن يتم تعيين أعضاء جدد.

يتم انتقاء وتعيين مديرى الشركة المسيرة للسوق الأجلة وفق المقضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل بخصوص التعيين في المناصب العليا.

**المادة 11**

زيادة على الالتزامات المتعلقة بإدارة السوق الأجلة للأدوات المالية كما هي مبينة في دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 8 من هذا القانون تكون الشركة المسيرة مسؤولة عن السير المنتظم للسوق الأجلة للأدوات المالية، لهذه الغاية، تسهر على مطابقة عمليات التداول التي يقوم بها الأعضاء المكلفين بالتداول للقوانين والأنظمة الخاضعة لها العمليات المذكورة.

تسهر الشركة المسيرة على تطوير السوق الأجلة للأدوات المالية حيث تقوم بإحداث الأدوات المالية الأجلة و إدراجها للتداول و توقيفها وشطبها وفق الكيفيات المنصوص عليها في النظام العام المشار إليه في المادة 9 من هذا القانون، كما تحدى الشركة المسيرة بطلب من غرفة المقاصة، وضعية الأعضاء المكلفين بالتداول /أو وضعية السوق.

يجب على الشركة المسيرة أن تطلع مجلس القيم المنقول على كل مخالفة تثبت ارتکابها أثناء مزاولة مهمتها.

**الجزء الثاني****إثباع وشطب الأدوات المالية الأجلة****المادة 12**

تحدد الشركة المسيرة الأدوات المالية الأجلة بالنظر إلى المعايير التالية :

- سيولة الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة :
- احتياجات المعاملين في السوق :

- إمكانيات تطوير الأداة المالية الأجلة.

تحدد الشركة المسيرة خصائص الأداة المالية الأجلة وذلكأخذًا بعين الاعتبار الممارسات الدولية في هذا المجال.

تعد الشركة المسيرة بطاقة تقنية تضم أهم خصائص الأداة المالية الأجلة المراد إحداثها.

ويحدد دفتر التحملات المذكور على وجه الخصوص الالتزامات المتعلقة بتسهيل السوق الأجلة للأدوات المالية وتسجيل المعاملات وإعلانها وكذلك بالأخلاق المهنية الواجب على مستخدمي وأعضاء مجلس رقابة أو مجلس إدارة الشركة المسيرة للسوق الأجلة القيد بها.

يحدد الوزير المكلف بالمالية المبلغ الأدنى لرأس مال الشركة المسيرة للسوق الأجلة بعد استطلاع رأي مجلس القيم المنقول.

يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية المساهمون في رأس مال الشركة المسيرة للسوق الأجلة.

**المادة 9**

تعد الشركة المسيرة للسوق الأجلة نظاماً عاماً يضم أبواباً يخص كل منها نوعاً من أنواع الأدوات المالية الأجلة يصادق عليه الوزير المكلف بالمالية بقرار بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

يحدد هذا النظام العام القواعد المنظمة للسوق الأجلة للأدوات المالية وخصوصاً :

- القواعد المتعلقة بإحداث الأدوات المالية الأجلة :
  - القواعد المتعلقة بقيد وشطب الأدوات المالية الأجلة :
  - القواعد المتعلقة بتداول الأدوات المالية الأجلة :
  - القواعد المتعلقة بعمليات إلغاء سعر مسجل :
  - إجراءات تنفيذ المعاملات :
  - القواعد والإجراءات المتعلقة بطريقة سير السوق الأجلة للأدوات المالية :
  - القواعد المتعلقة بالأعضاء المكلفين بالتداول وخصوصاً قواعد العضوية لدى الشركة المسيرة للسوق الأجلة :
  - القواعد المتعلقة بمراقبة الأعضاء المكلفين بالتداول من طرف الشركة المسيرة للسوق الأجلة :
  - التدابير المطبقة على الأعضاء المكلفين بالتداول في حال إخلالهم بقواعد سير السوق الأجلة :
  - الوثائق والمعلومات الواجب على الأعضاء المكلفين بالتداول تبليغها للشركة المسيرة للسوق الأجلة :
  - القواعد والإجراءات المتعلقة بتأهيل مستخدمي الأعضاء المكلفين بالتداول.
- يجب على الشركة المسيرة للسوق الأجلة والأعضاء المكلفين بالتداول التقيد بأحكام النظام العام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.
- يلحق بالنظام العام للشركة المسيرة نموذج اتفاقية العضوية بين الأعضاء المكلفين بالتداول و الشركة المسيرة.

تم عمليات الإلغاء المشار إليها في الفقرة السابقة :

- إما بطلب من أحد الأعضاء المكلفين بالتداول ارتكب خطأ في تبليغ الأمر، إذا ثبت حسن نيته، ولا يمكن أن يتم هذا الإلغاء إلا بموافقة مجموع الأعضاء المكلفين بالتداول :
- أو بمسعى من الشركة المسيرة، إثر حدوث طارئ تقني أو خطأ ارتكبه الشركة المسيرة في محددات التسويير.

وتحدد كيفية إجراء عمليات الإلغاء المشار إليها أعلاه في النظام العام للشركة المسيرة المشار إليه في المادة 9 من هذا القانون.

وتنشر الشركة المسيرة للسوق الأجلة كل عملية من عمليات الإلغاء في نشرة جدول الأسعار للشركة المسيرة.

ولا يتحمل الأعضاء المكلفين بالتداول الذين لا يكونون سبباً في إلغاء إحدى المعاملات أي مسؤولية تجاه عملائهم فيما يخص النتائج المحتملة لذلك الإلغاء.

تبقي مسؤولية الأعضاء قائمة إذا ثبت أن الإلغاء أخل بمقتضيات الفقرة الثانية من هذه المادة.

### الجزء الثالث

#### المعاملات

##### المادة 16

لا يمكن إبرام المعاملات المتعلقة بالأدوات المالية الأجلة المدرجة للتداول إلا في السوق الأجلة وبواسطة الأعضاء المكلفين بالتداول المعتمدين وفقاً لأحكام هذا القانون.

يحدد النظام العام للشركة المسيرة إجراءات تنفيذ المعاملات.

##### المادة 17

مع مراعاة أحكام المادة 18 من هذا القانون، يجب على الواهم والمستفيد من التحويل المباشر لملكية الأدوات المالية الأجلة أن يصرح بالتحويل المباشر المذكور إلى العضو المكلف بالتداول المعنى وذلك داخل أجل الستين يوماً المولدة لتاريخ تحويل الملكية المذكور.

يضمن العضو المكلف بالتداول عمليات التحويل المباشر المذكور في سجل خاص يبين على وجه الخصوص هوية المستفيد من التحويل والشخص الذي قام بتحويل ملكية الأدوات المالية الأجلة وكذا كميتها وتاريخ التحويل المباشر.

ويصرح العضو المكلف بالتداول داخل أجل خمسة أيام عمل تبتدئ من تاريخ التصريح المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه بعمليات التحويل المباشر المذكورة إلى الشركة المسيرة التي تقوم بتضمينها في سجل خاص يبين على وجه الخصوص تاريخ التحويل المباشر والأدوات المالية الأجلة المعنية وكميتها.

وتقرر إدراجها للتداول مع مراعاة حق معارضه مجلس القيم المنقوله الذي يبيث عند الاقتضاء في أجل 10 أيام عمل وقرار معلم على أساس البطاقة التقنية المشار إليها في الفقرة السابقة.

يجوز لمجلس القيم المنقوله الاعتراض في ظل نفس الشروط على أي تغيير مهم في خصائص الأدوات المالية الأجلة المدرجة للتداول.

يطلب موافقة مصدر الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة قبل إدراجها. يجب تعليق رفض الموافقة بتقييم لأثر الأداة المالية الأجلة على الأصل وسيولته. يجب أن تتم إجابة المصدر في أجل أقصاه 30 يوماً ابتداءً من تاريخ تقديم طلب الإدراج إلى المصدر من قبل الشركة المسيرة. ويعود عدم التوصل برد المصدر داخل هذا الأجل بمثابة قبول إدراج الأداة المالية الأجلة.

وعندما يكون الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة صادراً عن الخزينة، فإنه يجب موافقة هذه الأخيرة على إدراج الأداة المالية الأجلة.

تطلب الشركة المسيرة ترخيص بنك المغرب عندما يكون مرجع الأداة المالية الأجلة هو السوق النقدي بالنسبة للعمليات بالعملة المحلية أو سوق الصرف بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية.

##### المادة 13

تعرض الشركة المسيرة على مجلس القيم المنقوله للتأشير بيان معلومات يتعلق بالأدوات المالية الأجلة المراد إدراجها. تنشر الشركة المسيرة هذا البيان بعد التأشير عليه.

يحدد مجلس القيم المنقوله مضمون و إطار و كيفيات تحبين بيان المعلومات.

يمكن لمجلس القيم المنقوله طلب كل البيانات و المعلومات الإضافية اللازمة لتنفيذ هذه المهمة.

##### المادة 14

تقرر الشركة المسيرة شطب أدلة مالية أجلة، مع مراعاة حق معارضه مجلس القيم المنقوله، بالنظر إلى العناصر التالية :

- نقص سيولة الأداة المالية الأجلة.
- شطب أو اختفاء الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة.

يبليغ هذا القرار إلى مصدر الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة.

تحدد إجراءات شطب الأدوات المالية الأجلة في النظام العام للشركة المسيرة للسوق الأجلة المشار إليها في المادة 9 من هذا القانون.

##### المادة 15

يمكن للشركة المسيرة إلغاء سعر مسجل وبالتالي إلغاء مجموع المعاملات المنجزة بذلك السعر، كما يمكنها إلغاء معاملة من المعاملات وذلك بعد استطلاع رأي مجلس القيم المنقوله.

## الجريدة الرسمية

<p><b>المادة 22</b> يعتبر الأعضاء المكلفوں بالتداول وسطاء ضامنين للوفاء إزاء الأعضاء المكلفين بالمقاصة بالنسبة للمعاملات التي يقدمونها للتسجيل لديهم.</p> <p><b>الجزء الرابع</b> <b>تسجيل المعاملات وتفصيّتها</b></p> <p><b>المادة 23</b> تسجل المعاملات المتعلقة بالأدوات المالية الآجلة المدرجة للتداول فوراً لدى الشركة المسيرة تحت اسم العضو المكلف بالتداول.</p> <p><b>المادة 24</b> يسجل الأعضاء المكلفوں بالتداول المعاملات المذكورة مع الإشارة بالخصوص إلى نوع الأمر وطبيعة العملية وتاريخها وبيان هوية مصدر الأمر ونوعية العقود المتداولة وعدها وثمن كل منها. يجب الاحتفاظ بالإثباتات على شكل ورق لمدة خمس سنوات.</p> <p><b>الجزء الخامس</b> <b>التوفيق</b></p> <p><b>المادة 25</b> توقف الشركة المسيرة للسوق الآجلة تسعير واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الآجلة لمدة معينة إذا طرأ على أسعار هذه الأدوات تغير يزيد على الحد الأقصى الخاص بكل أداة مالية آجلة. يحدد هذا الحد الأقصى طبقاً لقواعد المقاصة المحددة في النظام العام لغرفة المقاصة المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون، ويضمن كذلك هذا الحد الأقصى في بيان المعلومات للأدلة المالية الآجلة. ويجوز للشركة المسيرة أن توقف تداول أداة مالية آجلة خصوصاً: - في حال توقيف تسعير الأصل الأساسي للأدلة المالية الآجلة؛ - إذا لم تسمح وضعية السوق بتقدير الأصل الأساسي للأدلة المالية الآجلة؛ - إذا لم تسمح وضعية السوق بتحديد سعر الأدلة المالية الآجلة؛ - بطلب من مجلس القيم المنقوله عندما لا تتمكن وضعية السوق من حماية المستثمرين؛ - بطلب من غرفة المقاصة وفق الشروط المنصوص عليها في نظامها العام المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون.</p> <p>يحدد النظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة المشار إليه في المادة 9 من هذا القانون إجراءات التوفيق ورفعها.</p> <p><b>المادة 26</b> يجوز للشركة المسيرة اتخاذ جميع الإجراءات الازمة لحفظ على سلامه السوق والتدخل لدى الأعضاء المكلفين بالتداول.</p>	<p>يتربّ على عمليات التحويل المباشر بين الأقارب من الأصول والفرع المباشرين من الدرجة الأولى والدرجة الثانية أو بين الزوجين أداء الواهب أو المستفيد من التحويل المذكور عمولة لفائدة الشركة المسيرة وعمولة لفائدة العضو المكلف بالتداول.</p> <p>ولا يمكن أن تزيد نسبة العمولة المستحقة عن عمليات التحويل المباشر المشار إليها أعلاه على حد أقصى يحدّد بقرار للوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من مجلس القيم المنقوله.</p> <p><b>المادة 18</b> في حالة القيام بتحويل مباشر ناشئ عن إرث أو وصية يقوم العضو المكلف بالتداول المعني بتضمين ذلك التحويل في سجل خاص يبين على وجه الخصوص إسمى الهالك والمستفيد والأدوات المالية الآجلة المعنية بالأمر وكيفيتها وتاريخ التحويل.</p> <p>ويصرح العضو المكلف بالتداول المعني داخل أجل خمسة أيام عمل تبتدئ من تاريخ تسجيل تحويل الملكية المشار إليه في الفقرة السابقة بعمليات للتحويل المباشر إلى الشركة المسيرة التي تضمنها في سجل خاص يبين على وجه الخصوص تاريخ التحويل المباشر والأدلة المالية الآجلة المعنية وكيفيتها.</p> <p>ولا يتربّ على عمليات التحويل المباشر الناشئ عن الإرث أو الوصية أداء أي عمولة لفائدة الشركة المسيرة ولا لفائدة العضو المكلف بالتداول المعني.</p> <p><b>المادة 19</b> يجب أن تتضمن أوامر العملاء جميع الإيضاحات الازمة لتنفيذها على أحسن وجه طبقاً لمقتضيات النظام العام للشركة المسيرة للسوق الآجلة المشار إليه في المادة 9 من هذا القانون وبالخصوص نوع الأمر وطبيعة العملية من حيث البيع أو الشراء وبيان الأدلة المالية الآجلة التي تجري في شأنها المعاملات والسعر والكمية وتاريخ العملية.</p> <p>ويجب أن تكون الأوامر المذكورة مسجلة كتابة من لدن الأعضاء المكلفين بالتداول و محل تسجيل صوتي إذا تم تنفيذها بالهاتف.</p> <p>ويجب أن يوضع عليها طابع التاريخ والساعة فور تسلّمها من قبل الأعضاء المكلفين بالتداول الذين يتعين عليهم توجيهها إلى الشركة المسيرة على وجه السرعة.</p> <p>ويجب الاحتفاظ لمدة خمس سنوات على الأقل بالوثائق والتسجيلات المتعلقة بهذه الأوامر.</p> <p><b>المادة 20</b> وحدهم الأعضاء المكلفوں بالتداول يمكنهم جمع أوامر عملاء السوق الآجلة للأدوات المالية وفقاً للشروط المحددة من طرف مجلس القيم المنقوله.</p> <p><b>المادة 21</b> يتناول الأعضاء المكلفوں بالتداول من الوضعية المالية للعملاء وكذلك من إدراكيهم للمخاطر المتعلقة بالسوق الآجلة للأدوات المالية ودرايتهم بوسائل إدارتها وإشعار العملاء بذلك قبل تنفيذ الأوامر، وذلك وفقاً للكيفيات المحددة من طرف مجلس القيم المنقوله.</p>
--	---

- التصفية التقائية لوضعيات الأعضاء المكلفين بالمقاصة المخلين أو تحويل وضعيات أحد هؤلاء الأعضاء إلى عضو آخر:
- تنظيم السداد و/أو التسلیم، إن اقتضى الحال، عند أجل استحقاق الأصل الأساسي.

وتصدر غرفة المقاصة آراء تحدد من خلالها الطرق التقنية المرتبطة بمقاصة الأدوات المالية الأجلة، كما تتولى كذلك نشر آرائها وقواعد المقاصة وكل المعلومات الهامة المتعلقة بنشاطها.

وتسيير غرفة المقاصة صندوق الضمان المشار إليه في المادة 43 بعده وتحدد طريقة سيره في نظامها العام المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون.

#### المادة 29

تعد غرفة المقاصة نظاماً عاماً يصادق عليه بقرار للوزير المكلف بالمالية بعد موافقة هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

ويحدد هذا النظام العام القواعد التي يخضع لها نشاط المقاصة وبالخصوص ما يلي :

- القواعد المتعلقة بانضمام الأعضاء المكلفين بالمقاصة إلى غرفة المقاصة؛
- القواعد والمساطير المتعلقة بتأهيل مستخدمي الأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- القواعد المتعلقة بتسجيل المعاملات؛
- القواعد المتعلقة بمقاصة المعاملات الخاصة بالأدوات المالية الأجلة؛
- القواعد المتعلقة بمراقبة المخاطر؛
- القواعد المتعلقة بطرق تطبيق واستعمال الضمان وكذا كيفيات تكوين وسیر واستعمال ودائئ الضمان؛
- القواعد المتعلقة بطرق السداد/التسلیم؛
- القواعد المتعلقة بالإجراءات المتخذة في حالة عجز الأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- الإجراءات المطبقة في حالة مخالفة القواعد المتعلقة بالمقاصة؛
- القواعد المتعلقة بتسخير صندوق الضمان؛

القواعد المرتبطة بال العلاقة فيما بين الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة وبالخصوص اتفاقية المقاصة؛

القواعد المتعلقة بمراقبة الأعضاء المكلفين بالمقاصة من طرف غرفة المقاصة؛

الوثائق والمعلومات التي يكون على الأعضاء المكلفين بالمقاصة إرسالها إلى غرفة المقاصة؛

القواعد المتعلقة بتبادل المعلومات والتعاون مع الشركة المسيرة للسوق.

إذا اعتبرت الشركة المسيرة أن تصرفات أحد الأعضاء المكلفين بالتداول من شأنها أن تخل بأمن أو سلامة السوق، أمكن لها أن توقف مؤقتاً ولوح هذا العضو للسوق وتخبر بذلك مجلس القيم المنقوله والجمعية المهنية لأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية المشار إليها في المادة 103 بعده.

وبيث مجلس القيم المنقوله داخل أجل يومين للتداول الموالين في قرار التوقف الصادر عن الشركة المسيرة.

#### الفصل الثاني

##### المقاصة

###### الجزء الأول

###### النظام الأساسي ودور غرفة المقاصة

###### المادة 27

يتم إحداث شركة مساهمة تفوض إليها المقاصة في السوق الأجلة للأدوات المالية وفق دفتر تحملات يصادق عليه الوزير المكلف بالمالية. وتدعى هذه الشركة فيما يلي غرفة المقاصة.

ويحدد النظام الأساسي لغرفة المقاصة أسماء أو تسميات المساهمين والنسبة الممتلكة من طرف كل واحد منهم في حقوق التصويت ورأس المال الاجتماعي.

ويصادق الوزير المكلف بالمالية على النظام الأساسي لغرفة المقاصة وكذا على التغيرات التي قد تلحقه وذلك بعد استطلاع رأي بنك المغرب الذي يتتأكد من مدى مطابقتها لمقتضيات هذا القانون ونصوصه التطبيقية. ويخضع تعين أعضاء الهيئات المسيرة لمصادقة الوزير المكلف بالمالية الذي يمكنه أن يقيهم من مهامهم بناء على تقرير مندوب الحكومة أو هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون ويعين من يقوم مقامهم إلى أن يتم تعين أعضاء جدد.

ويحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية مبلغ رأس مال غرفة المقاصة وذلك باقتراح من هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون. و يجب أن لا يقل هذا المبلغ على 100 مليون درهم.

###### المادة 28

تكلف غرفة المقاصة بتنظيم مقاصة المعاملات المسجلة في السوق والتسلیم المحتمل للأصول وكذا السداد النقدي كما تسهر على سلامة السوق.

وتشمل تدخل غرفة المقاصة المجالات التالية :

- انضمام الأعضاء المكلفين بالمقاصة؛
- تسجيل المعاملات التي سيكون عليها مقاصتها؛
- مراقبة وضعيات الأعضاء المكلفين بالمقاصة والوضعيات العامة في السوق الأجلة للأدوات المالية؛
- احتساب رؤوس الأموال التي يتعين على الأعضاء المكلفين بالمقاصة دفعها إما كتفطية أو كضمان لوضعياتهم.

<p><b>المادة 35</b> تضمن غرفة المقاصلة تغطية ومراقبة مخاطر الأعضاء المكلفين بالمقاصدة.</p> <p>في هذا الصدد، تلزم غرفة المقاصلة الأعضاء المكلفين بالمقاصدة بأن يكونوا لديها ودائع ضمان - وديعة ضمان أولية ووديعة ضمان تسليم - موجهة لتغطية الوضعيات المفتوحة التي تكون في حوزتهم في إطار نشاط المقاصلة.</p> <p>و يجوز لغرفة المقاصلة أن تقوم بطلبات هامش على ودائع الضمان وأن تقوم بطلبات ودائع تكميلية لدى الأعضاء المكلفين بالمقاصدة إلى غاية يوم الإتمام الفعلي.</p> <p>و يجب تسوية هذا الهامش عند افتتاح اليوم الموالي للتداول في السوق.</p> <p><b>المادة 36</b> تحسب غرفة المقاصلة كل يوم قيمة وضعيات الأعضاء الذين يقومون بالمقاصدة.</p> <p><b>المادة 37</b> تضمن غرفة المقاصلة مراقبة وضعيات الأعضاء المكلفين بالمقاصدة. ويمكنها أن تحد من وضعياتهم وفي أقصى الحالات تعمل على تصفيتها طبقاً لمقتضيات المادة 39 بعده.</p> <p><b>المادة 38</b> يجوز لغرفة المقاصلة أن تطلب من الشركة المسيرة أن تحد من تدخل أحد الأعضاء المكلفين بالتداول في السوق. و تعلل غرفة المقاصلة قراراتها و تخبر بها على الفور مجلس القيم المنقوله و بنك المغرب.</p> <p><b>المادة 39</b> عند بلوغ حد التأثير (<i>limite d'entreprise</i>) أو حد تعرض (<i>limite d'exposition</i>) أحد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة في السوق الأجلة أو الحد الأقصى للوضعية في السوق، يجوز لغرفة المقاصلة أن ترفض تسجيل كل معاملة يمكن أن يتربّب عنها الرفع من الوضعية المفتوحة لأحد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة. و تخبر بذلك مسبقاً الشركة المسيرة.</p> <p>كما يجوز لها أن تقرر الرفع من مبلغ وديعة الضمان لوضعيات عضو مكلف بالمقاصدة. و يجوز لها أن توجه إشعاراً لعضو مكلف بالمقاصدة للتخفيف من وضعيته المفتوحة في أجل تحدده. وفي حالة عدم التخفيف من وضعيته المفتوحة في الأجل المذكور، يجوز لغرفة المقاصلة أن تقوم بالتصفيه التقائية لوضعيات العضو المكلف بالمقاصدة الذي يتعدى الوضعية المفتوحة المسموح بها.</p> <p>ويتم التنصيص على كيفيات التصفيه التقائية لوضعيات الأعضاء المكلفين بالمقاصدة في النظام العام لغرفة المقاصلة المشار إليها في المادة 29 من هذا القانون.</p>	<p>يرفق للنظام العام الخاص بغرفة المقاصلة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة نموذج نوعي لاتفاقية المقاصلة بين العضو المكلف بالمقاصدة والعضو المكلف بالتداول وكذا نموذج نوعي لاتفاقية الانضمام إلى غرفة المقاصلة.</p> <p><b>المادة 30</b> من أجل ضمان س يولتها وقدرتها على الوفاء بالدين وكذا توازن وضعيتها المالية، يجب على غرفة المقاصلة أن تحترم القواعد الاحترازية التي ترمي إلى الحفاظ على التنااسب بالخصوص فيما بين :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- كل أو بعض عناصر الأصول وكل أو بعض عناصر الخصوم :</li> <li>- الأموال الذاتية و كل أو بعض المخاطر المسجلة :</li> <li>- الأموال الذاتية ومجموع المخاطر المسجلة على عضو مكلف بالمقاصدة أو مجموعة من الأعضاء المكلفين بالمقاصدة تجمعهم روابط قانونية تجعل منهم مجموعة ذات مصلحة واحدة.</li> </ul> <p>و يتم تحديد هذه القواعد بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.</p> <p><b>المادة 31</b> يجب على غرفة المقاصلة أن تحيط ببنك المغرب علماً وكذا مجلس القيم المنقوله بكل مخالفة يمكن أن تسجلها أثناء أدائها لمهنتها.</p> <p><b>الجزء الثاني</b></p> <p><b>تغطية مخاطر إتمام الوضعيات</b></p> <p><b>المادة 32</b> تسجل كل المعاملات التي تخضع لغرفة المقاصلة باسم العضو المكلف بالمقاصدة وفق الطرق المحددة في النظام العام الخاص بغرفة المقاصلة المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون.</p> <p>ويجب الاحتفاظ بوثائق الإثبات خمس سنوات على الأقل.</p> <p><b>المادة 33</b> تشكل غرفة المقاصلة الطرف الم مقابل للعضو المكلف بالمقاصدة وتصبح مالكة للحقوق والواجبات التي تنتج عن المعاملات المسجلة. ويتم التجديد بمجرد التسجيل.</p> <p>وتقوم غرفة المقاصلة بمهام الطرف الم مقابل المركزي فيما بين العضو المكلف بالمقاصدة للمشتري والعضو المكلف بالمقاصدة للبائع.</p> <p><b>المادة 34</b> تضمن غرفة المقاصلة حسن نهاية المعاملات التي قامت بتسجيلها.</p> <p>كما تعمل على تسهيل السداد/تسليم وتضمن التسليم المحتمل للأصول الأساسية /أو السداد النقدي برسم المعاملات المتعلقة بالأدوات المالية الأجلة التي تقوم بتسجيلها.</p>
--	--

- عدم دفع ودائع الضمان وطلبات الهاشم أو تغطيات أخرى تطبقها غرفة المقاصلة أو المساعدة في صندوق الضمان في الأجال المحددة :  
- التسوية القضائية أو التصفية القضائية للعضو المكلف بالمقاصدة.

المادة 44

يعهد لغرفة المقاصلة في إطار تنفيذ مهمتها المتعلقة باتمام الوضعيات بتنظيم تسليم الأصول مقابل تحصيل النقود.

وتحدد كيفيات التسليم في النظام العام لغرفة المقاصلة.

غير أنه إذا كانت حالة السوق فيما يخص أحد الأصول الأساسية لا تسمح بتصرفية وضعية لم تتم ، يمكن لغرفة المقاصلة أن تقرر دفع تعويض نقدى لفائدة الأعضاء المكلفين بالمقاصدة بدل تسليم الأصول الأساسية.

ولا يمكن أن يتعدى مبلغ الماقصات المالية نسبة آخر تسعير للأصل المعني بالأمر. وتحدد هذه النسبة في النظام العام لغرفة المقاصلة.

المادة 45

عندما تقضي أداة مالية أجلة التسليم، تدعى غرفة المقاصلة العضو المكلف بالمقاصدة للقيام بایداع ضمان التسليم بعد إقفال التداول. ويظل هذا الإيداع لغاية التسليم الفعلى للأصل الأساسي مقابل النقود.

وتحدد كيفيات بدء تنفيذ إيداع ضمان التسليم في النظام العام لغرفة المقاصلة المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون.

المادة 46

يعتبر الأعضاء المكلفون بالمقاصدة وسطاء ضامنين للوفاء (commissionnaires du croire) إزاء غرفة المقاصلة بخصوص المعاملات التي يقدمونها للتسجيل لهذه الأخيرة.

المادة 47

كيفما كانت طبيعتها، فإن الودائع التي تتم من طرف مصدرى الأوامر لدى الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصدة أو التي تتم من طرف هؤلاء الأعضاء لدى غرفة المقاصلة كتغطية أو كضمان للوضعيات المتخذة في السوق الأجلة للأدوات المالية، فإنه يتم تحويلها بكامل الملكية إما للعضو أو لغرفة المقاصلة. ويتم تحويل هذه الودائع بمجرد تكوينها من أجل تسديد الرصيد المدين المعain أثناه التصفية التلقائية للوضعيات ولا يبلغ آخر مستحق سواء للعضو أو لغرفة المقاصلة.

لا يمكن لأي دائن لعضو مكلف بالمقاصدة أو حسب الحال، لغرفة المقاصلة نفسها أن يطالب بأي حق على ودائعه وإن على أساس الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 الصادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) المتعلق بمونة التجارة.

وتطبق مقتضيات هذه الفقرة كذلك على كل دائن مصدر أمر لعضو مكلف بالتداول.

المادة 40

تقوم غرفة المقاصلة كذلك بمراقبة نشاط الأعضاء المكلفين بالمقاصدة. ويجوز لها أن تطلب من هؤلاء كل معلومة ضرورية لتنفيذ مهمتها. ويتم التنصيص على كيفيات هذه المراقبة في النظام العام لغرفة المقاصلة المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون.

المادة 41

تعمل غرفة المقاصلة على تقيد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة بالقواعد الاحترازية التي يخضعون لها بمقتضى المادة 81 من هذا القانون. وفي حالة عدم تقيد أحد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة بالقواعد الاحترازية، تقوم غرفة المقاصلة، دون أجل، بإخبار بذلك المغرب و مجلس القيم المنقوله بذلك.

المادة 42

عندما تعتبر غرفة المقاصلة بأن تصرفات أحد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة من شأنها أن تهدد سلامه أو نزاهة السوق الأجلة للأدوات المالية، يمكنها أن توقف مؤقتا ولو ج العضو المعنى للسوق وتتنزى بذلك المغرب ومجلس القيم المنقوله والشركة المسيرة وتخبر بذلك الجمعية المهنية لأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية المشار إليها في المادة 103 بهذه. وبيث بذلك المغرب أو مجلس القيم المنقوله حسب التصرف المعain في أجل يومين فيما يخص التوقف الذي صدر عن غرفة المقاصلة. وتحدد طرق توقيف العضو المكلف بالمقاصدة وكذا استئنافه لنشاطه في النظام العام لغرفة المقاصلة.

المادة 43

يتم إحداث صندوق ضمان للمقاصلة يخصص لتغطية العجز المحتمل للأعضاء المكلفين بالمقاصدة الذي لا تتم تغطيته بایداع الضمان وطلبات الهاشم.

يتم تمويل صندوق الضمان بواسطة مساهمات الأعضاء المكلفين بالمقاصدة منذ بداية نشاطهم.

ويتم تسيير صندوق الضمان من طرف غرفة المقاصلة طبقا للكيفيات المحددة في نظامها العام.

وفي حالة عجز أحد الأعضاء المكلفين بالمقاصدة، يتم اللجوء في أول الأمر إلى مساهمته في صندوق الضمان. وإذا كانت هذه المساهمة غير كافية يتم اللجوء بمتضمن إلى مجموع المساهمات في صندوق الضمان للأعضاء الآخرين المكلفين بالمقاصدة. وتحدد قواعد احتساب هذه المساهمات وطرق دفعها وتحبيتها في النظام العام لغرفة المقاصلة.

ويمكن أن تشكل حالة عجز إحدى الوضعيات التالية :

- عدم التسليم أو الأداء في الأجال المحددة لكل مبلغ أو أصل مستحق لغرفة المقاصلة برسم الوضعيات المفتوحة المسجلة باسم العضو المكلف بالمقاصدة :

## الجريدة الرسمية

## المادة 52

يراقب مجلس القيم المنقوله تقيد الشركة المسيرة بالتزاماتها الخاصة بمراقبة الأعضاء المكلفين بالتداول، ويراقب بنك المغرب تقيد غرفة المقاصلة بالتزاماتها المتعلقة بمراقبة المخاطر كما تنص عليها مقتضيات هذا القانون والأنظمة العامة المشار إليها في المادتين 9 و 29 أعلاه.

يجب على الشركة المسيرة للسوق الأجلة وغرفة المقاصلة أن توجهها لبنك المغرب ولمجلس القيم المنقوله بطريقة دورية يحددها جميع الوثائق والمعلومات الازمة لقيامهما بهمتهما ويحددها قائمتها ونموذج وأجال توجيهها إليهما.

## المادة 53

يراقب مجلس القيم المنقوله بالإضافة إلى ذلك تقيد الشركة المسيرة للسوق الأجلة وغرفة المقاصلة بمقتضيات الدوريات المطبقة عليهما وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

يراقب بنك المغرب بالإضافة إلى ذلك بآن غرفة المقاصلة تتقييد بمقتضيات الدوريات التي يصدرها و المطبقة عليها.

## المادة 54

لأجل البحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة بتطبيقه فيما يتعلق بسير السوق الأجلة للأدوات المالية وسير غرفة المقاصلة، يعهد إلى بنك المغرب ومجلس القيم المنقوله، كل حسب صلاحياته أو الاثنين معاً في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 أعلاه أن يجريا بواسطة كل مأمور محلف ومنتدب خصيصاً لهذا الغرض أبحاثاً لدى الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة والأعضاء المكلفين بالتداول و/أو الأعضاء المكلفين بالمقاصلة.

يجوز للسلطات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أن تطلب الاطلاع على كل تقرير يحرره مستشارون خارجيون. ويمكن لهذه السلطات، إن اقتضى الحال، أن تأمر بإجراء تدقيق على نفقتها.

## باب الثالث

## الأقسام

## الفصل الأول

## رخصة الاعتماد

## المادة 55

تخضع ممارسة نشاط تداول الأدوات المالية الأجلة للحصول على رخصة اعتماد يسلمها الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

## المادة 48

في حالة البدء في تسوية قضائية أو تصفيية قضائية في حق عضو مكلف بالمقاضاة أو في أية حالة أخرى من حالات تقصير هذا العضو، يجوز لغرفة المقاصلة أن تحول لدى عضو آخر الوضعيات المسجلة لديها لفائدة مصدرى أوامر هذا العضو وتفصيلاته وودائع الضمان المرتبطة بها.

## المادة 49

لا يمكن للأعضاء المكلفين بالمقاضاة أن يتحججوا بالسر المهني أمام الطلبات التي تقدمها غرفة المقاصلة لكي تتولى مراقبة الوضعيات وتتبع المعلومات المتعلقة بالهوية والوضعيات والقدرة على الوفاء بالدين مصدرى الأوامر الذين يمسكون حساباتهم.

## الجزء الثالث

## حول مراقبة الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة

## المادة 50

لا تخضع الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة للقانون رقم 69.00 الصادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) المتعلق بالرقابة المالية للدولة على المنشآت العامة و هيئات أخرى.

يعين الوزير المكلف بالمالية مندوباً للحكومة لدى الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة يعهد إليه بالسهر على تقيد هاتين الأخيرتين بأحكام دفتر التحملات الخاص بهما ونظامهما الأساسي المشار إليها في المواد 8 و 10 و 27 من هذا القانون. يستدعي مندوب الحكومة لحضور الجمعيات العامة ولجميع جلسات مجلس الإدارة أو الرقابة عند الاقتضاء، لهذه الهيئات أو للجان المتفرعة عنها. ويتبلغ إليه جداول الأعمال والمحاضر والتقارير والملفات الموجهة إلى مجلس الإدارة أو الرقابة. وينظر في مطابقة قرارات مجلس الإدارة أو الرقابة لمقتضيات دفاتر التحملات والأنظمة الأساسية المشار إليها على التوالي في المواد 8 و 10 و 27 من هذا القانون. ويمكنه أن يوقف كل قرار غير مطابق لمقتضيات دفاتر التحملات أو الأنظمة الأساسية وأن يطلب إجراء مداولة ثانية داخل سبعة أيام.

في حالة استمرار خلاف ما، يرجع القرار إلى الوزير المكلف بالمالية.

## المادة 51

للتأكد من حسن سير السوق الأجلة للأدوات المالية وحسن سير غرفة المقاصلة وكذا حماية حسن إتمام المعاملات، يعهد إلى بنك المغرب ومجلس القيم المنقوله، كل بحسب صلاحياته أو هما معاً، في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون بمراقبة تقيد الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة بالتزاماتها في أداء مهامهما كما تنص عليها مقتضيات هذا القانون والأنظمة العامة المشار إليها في المادتين 9 و 29 أعلاه.

ويقوم بنك المغرب و مجلس القيم المنقوله، في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون، بإخبار الشركة المسيرة و غرفة المقاصة بإيداع طلب رخص الاعتماد الخاصة بالأعضاء المكلفين بالتداول و/أو الأعضاء المكلفين بالمقاصة.

ويجب أن يكون الطلب مشفوعاً بملف يشتمل على العناصر التالية:

- نسخة من مشروع النظام الأساسي :

- طبيعة الأنشطة المزمع القيام بها :

- مبلغ رأس المال الشركة وتقسيمه :

- قائمة المسيرين :

- بيان الوسائل البشرية والمادية ووصف التنظيم المزمع اتباعه في مزاولة نشاط التداول و/أو المقاصة :

ويثبت إيداع الملف الكامل المشفوع به طلب رخصة الاعتماد بوصول مؤرخ وموقع بصفة قانونية ويسلم فوراً لمودع الطلب.

ويجوز لبنك المغرب و مجلس القيم المنقوله، في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون، أن يطلبها جميع المعلومات التكميلية التي يمكن أن تساعدهم في دراسة طلب الرخصة.

المادة 59

يجب على المؤسسات التي تقدم بطلب رخصة اعتماد أن تتوفر فيها الشروط التالية :

- أن يكون مقرها الاجتماعي بالمغرب :

- أن تتوفر على حد أدنى من رأس المال :

- أن تقدم ضمانات كافية ولا سيما فيما يتعلق بتنظيمها و وسائلها التقنية و البشرية و كلها تجربة و استقامة مسيريها.

يحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية المستويات الدنيا لرأس المال اللازم لمارسة نشاط التداول و/أو المقاصة وذلك بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

عندما تكون بعض العناصر المتعلقة بالتنظيم غير متوفرة في الوقت الذي تم فيه طلب الاعتماد، يمكن منح الاعتماد شريطة توفر العناصر الناقصة في أجل يحدده مجلس القيم المنقوله. ولا يمكن أن يزيد هذا الأجل على 6 أشهر.

المادة 60

يبلغ منح أو رفض رخصة الاعتماد داخل أجل شهرين من تاريخ إيداع الملف الكامل المشفوع به طلب الرخصة وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم.

ويجب أن يكون رفض رخصة الاعتماد معللاً.

لا يمكن الترخيص لممارسة نشاط التداول إلا للهيئات التالية :

- البنوك :

- شركات البورصة :

- الأشخاص المعنويون الذين يكون نشاطهم الرئيسي هو التداول في السوق الأجلة للأدوات المالية.

المادة 56

تخضع ممارسة نشاط مقاصلة الأدوات المالية الأجلة للحصول على رخصة اعتماد يسلّمها الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

لا يمكن الترخيص لممارسة نشاط المقاصة إلا للهيئات التالية :

- البنوك :

- الأشخاص المعنويون الذين يكون نشاطهم الرئيسي هو المقاصة في السوق الأجلة للأدوات المالية.

المادة 57

تخضع ممارسة نشاط تداول و مقاصلة الأدوات المالية الأجلة للحصول على رخصة اعتماد يسلّمها الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

لا يمكن الترخيص لممارسة نشاط التداول والمقاصة إلا للهيئات التالية :

- البنوك :

- الأشخاص المعنويون الذين يكون نشاطهم الرئيسي هو التداول والمقاصة في السوق الأجلة للأدوات المالية.

يجب على الأعضاء المكلفين بالتداول و المقاصة التقيد بالأحكام التي تسري على كل من الأعضاء المكلفين بالتداول و الأعضاء المكلفين بالمقاصة.

المادة 58

يجب توجيه طلب رخصة الاعتماد إلى هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون. تطلب الهيئة المذكورة من بنك المغرب و مجلس القيم المنقوله دراسة طلب رخصة الاعتماد بالنظر إلى صلاحياتهما المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون و بالنظر إلى أحكام مذكورة التفاصيم المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون، وكذا موافاتها برأيهم في هذا الطلب.

على هذا الأساس، تطلع هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون الوزير المكلف بالمالية برأيها حول طلب رخصة الاعتماد.

## المادة 65

يظل العضو خلال مدة تصفيته خاضعاً لمراقبة هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون، ولا يجوز له القيام إلا بالعمليات الالزامية لتصفيته، كما لا يجوز له أن يقدم نفسه كعضو إلا إذا أشار إلى كونه في حالة تصفية.

ويجوز للوزير المكلف بالمالية إن اقتضى الحال أن يعين مصفيلاً للعضو المعنى بالأمر في القرار المتخد تطبيقاً لأحكام المادة 64 من هذا القانون، وتحدد بالقرار المذكور شروط التصفية وأجالها والتاريخ الذي يجب أن تنتهي اعتباراً منه جميع العمليات التي يقوم بها العضو المعنى بالأمر.

## المادة 66

يبلغ سحب رخصة الاعتماد وفق الإجراءات المتعلقة بمنحها ويترتب عليه شطب العضو من قائمة الأعضاء المنصوص عليها في المادة 67 من هذا القانون.

## المادة 67

تتولى هيئة تنسيق السوق الأجلة إعداد وتحيين قائمة الأعضاء المعتمدين وتنشر في الجريدة الرسمية بمسعى منها القائمة الأولية والتغييرات الطارئة عليها.

## المادة 68

ينضم الأعضاء حسب رخصة الاعتماد الممنوحة إلى الشركة المسيرة وأو غرفة المقاصة وفقاً للكيفيات المحددة في النظام العام للشركة المسيرة وأو النظام العام لغرفة المقاصة.

إن انضمام الأعضاء واستمرار عضويتهم كمكلفين بالتداول وأو مكلفين بالمقاصة مرهون بتقييدهم باحترام القوانين والنظم العمانيين المشار إليهما في المادتين 9 و 29 من هذا القانون والقواعد المصدرة من لدن الشركة المسيرة وغرفة المقاصة.

يجب على الأعضاء أداء حق الانضمام إلى الشركة المسيرة أو إلى غرفة المقاصة أو إلى الاثنين معاً قبل مزاولة نشاطهم.

يتربى على الأعضاء المكلفين بالتداول وأو الأعضاء المكلفين بالمقاصة أداء عمولات إلى الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عند تسجيل المعاملات من لدن الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة.

ولا يمكن أن تزيد نسبة هذه العمولات على حد أقصى يحدده الوزير المكلف بالمالية بناءً على اقتراح بنك المغرب في حال عمولة المقاصة أو مجلس القيم المنقول في حال عمولة التداول.

## المادة 69

يجب على مستخدمي الأعضاء المكلفين بالتداول المعتمدين الذين يكونون على اتصال مع العملاء احترام القواعد والإجراءات المنظمة لتسويق الأدوات المالية الأجلة المحددة من لدن مجلس القيم المنقول.

## المادة 61

توقف التغييرات المتعلقة بمراقبة عضو من الأعضاء أو طبيعة الأعمال التي يزاولها على منح رخصة اعتماد جديدة يسلمها الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون المرفوع إليها الأمر من قبل صاحب الطلب، وتسلم رخصة الاعتماد داخل الأجل المنصوص عليه في المادة 60 من هذا القانون.

توقف التغييرات المتعلقة بموقع مقر العضو أو المكان الفعلي لنشاطه على الموافقة المسبقة لهيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون والتي تقييمها بالنظر إلى تأثيرها في تنظيم العضو.

## المادة 62

توقف مشاريع اندماج اثنين أو أكثر من الأعضاء ومشاريع ضم عضو واحد أو أكثر إلى عضو آخر على رخصة اعتماد جديدة يمنحها الوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

وتسلم رخصة الاعتماد للكيان الجديد الناتج عن الضم أو الاندماج بالنظر إلى شروط منح رخصة اعتماد جديدة.

## المادة 63

يجب على الأعضاء المكلفين بالتداول وأو المقاصة المعتمدين قبل البدء في مزاولة نشاطهم استيفاء شروط الانضمام إلى الشركة المسيرة وأو غرفة المقاصة المحددة في النظم العمانيين المشار إليهما في المادتين 9 و 29 من هذا القانون.

## المادة 64

يجب على الأعضاء المكلفين بالتداول وأو الأعضاء المكلفين بالمقاصة المعتمدين التقيد باستمرار بالأحكام القانونية والتنظيمية، التي تطبق عليهم.

تسحب رخصة الاعتماد بقرار للوزير المكلف بالمالية إما بطلب من العضو وإما باقتراح من هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون في الحالات التالية :

- إذا لم يستخدم العضو رخصة اعتماده داخل أجل ستة أشهر؛
- إذا فقد العضو الشروط التي تسلم على أساسها رخصة الاعتماد التي سبق أن حصل عليها؛
- إذا انقطع العضو عن مزاولة عمله لمدة تفوق ستة أشهر؛

- التعرض لعقوبة تأديبية وفقاً لأحكام المادة 89 من هذا القانون.  
كل عضو من الأعضاء المكلفين بالتداول وأو الأعضاء المكلفين بالمقاصة سحبته منه رخصة الاعتماد يدخل في إطار التصفية.

يراقب بنك المغرب ومجلس، القيم المنقولة، زيادة على ذلك، تقييد الأعضاء المشار إليهم أعلاه بأحكام الدوريات المطبقة عليهم الواردة في المادة 4-2 منظهير الشريف المشار إليه أعلاه المعتر بمثابة قانون رقم 1.93.212 بتاريخ 4 ربى الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المذكور سابقاً وكذا دوريات بنك المغرب المطبقة عليهم.

المادة 74

يجب أن يوجه الأعضاء إلى هيئة تنسيق السوق الأجلة قائمة المساهمين أو أصحاب الحصص الذين يملكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمة تساوي أو تفوق 5% من رأس مالهم.

المادة 75

لا يجوز لأي شخص عضو في أجهزة إدارة وتدبير وتسخير أحد الأعضاء المكلفين بالتداول أو في مجلس رقتابته أو ينتمي إلى مستخدميه أن يقوم بمعاملات في السوق الأجلة للأدوات المالية لحسابه الخاص إلا بواسطة العضو المذكور.

المادة 76

لا يمكن أن تبرم المعاملات المشار إليها في المادة 75 من هذا القانون وفق شروط أفضل من الشروط التي يستفيد منها مجموع العملاء.

وتقييد المعاملات المذكورة علاوة على ذلك في سجل يفتح خصيصاً لهذا الغرض.

المادة 77

لا يسمح للأعضاء المكلفين بالتداول، بالعمل لحسابهم الخاص إلا بعد تلبية الأوامر الصادرة عن عملائهم.

المادة 78

إذا تصرف الأعضاء المكلفين بالتداول، عند تنفيذ أوامر صادرة عن العملاء، تصرفوا كلياً أو جزئياً بواسطة عملية لحسابهم الخاص، وجب عليهم أن يخبروا بذلك الأمرين المعنيين بالأمر.

المادة 79

لا يؤذن للأعضاء المكلفين بالتداول أن يشتروا أو يبيعوا الأدوات المالية الأجلة إلى عملائهم لحسابهم الخاص إذا كانوا يديرون بأنفسهم حسابات العملاء المذكورين وكان لهم الحكم ذلك حق المبادرة بالنسبة للعمليات المنجزة في هذه الحسابات.

المادة 80

يجب على الأعضاء أثناء مزاولة مهامهم احترام قواعد النزاهة والحرس والسرعة وأولوية مصالح عملائهم.

المادة 70

يجب على كل عضو مكلف بالتداول، وغير مكلف بالمقاصة أن يبرم اتفاقية مع عضو مكلف بالمقاصة وفقاً لنموذج محدد من لدن غرفة المقاصة ومرفق بظامها العام.

المادة 71

يخضع الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة لقواعد محاسبية يصادق عليها الوزير المكلف بالمالية بناءً على اقتراح من المجلس الوطني للمحاسبة وذلك استثناءً من أحكام القانون رقم 9.88 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1413 (25 ديسمبر 1992) المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها.

المادة 72

يخبر الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء، المكلفين بالمقاصة زبنائهم بالعمولات المرتبطة عن إنجاز العمليات المتعلقة بهم وفقاً للإجراءات المحددة من طرف مجلس القيم المنقولة.

## الفصل الثاني

### مراقبة الأعضاء

المادة 73

يخضع الأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالمقاصة المتذللون في السوق الأجلة للأدوات المالية للمراقبة الفردية لبنك المغرب ومجلس القيم المنقولة كل حسب صلاحياته وفق مقتضيات المادة 6 من هذا القانون، كما يخضعون للمراقبة المشتركة من طرف هاتين السلطات في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

يجوز لبنك المغرب ومجلس، القيم المنقولة، كل حسب صلاحياته أو الاثنين معاً في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون لأجل البحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه أن يجريا، بواسطة كل مأمور مكلف منتخب خصيصاً لهذا الغرض، أبحاثاً لدى الأعضاء المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

يجوز لبنك المغرب وأو مجلس القيم المنقولة، لأجل القيام بمهمة المراقبة المنوطة بهما، أن يطلبوا من الأعضاء المشار إليهم أعلاه كل الوثائق والمعلومات التي يعتبرانها ضرورية.

يراقب بنك المغرب وأو مجلس القيم المنقولة، زيادة على ذلك، تقييد الأعضاء المشار إليهم أعلاه بأحكام هذا القانون والنظامين العامين المشار إليهما في المادتين 9 و 29 من هذا القانون.

## المادة 84

يجوز لبنك المغرب أو مجلس القيم المنقوله كل حسب صلاحياته أو الاثنين معاً في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن يوجهوا إلى أحد الأعضاء كلما تطلب وضعيته ذلك أمراً ليتخذ جميع التدابير الرامية إلى إعادة إقرار توازنه المالي أو تعويته أو إلى تصحيح مناهج إدارته.

## المادة 85

إذا ظل التحذير أو الأمر المنصوص عليهما في المادتين 83 و 84 من هذا القانون دون جدوى وكان من شأن الوضعية أن تضر بمصلحة العملاء أو حسن سير السوق، جاز لبنك المغرب أو مجلس القيم المنقوله كل حسب صلاحياته أو الاثنين معاً في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن يوقفوا أحد أو بعض أنشطة العضو المعنى أو أن يعينوا مديرأ مؤقتاً تنقل إليه جميع الصالحيات اللازمة لإدارة وتسيير العضو المعنى بالأمر.

و لا يجوز تعين مدير مؤقت للعضو عندما يكون في حالة توقف عن الدفع، وينتهي مفعول تعينه في هذه الحالة إذا صدر قبل ذلك، ولا يعمل حينئذ إلا بأحكام القانون رقم 15.95 الصادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) المتعلق بمدونة التجارة الخاصة بالإفلاس والتصفية القضائية.

و استثناء من أحكام المادة 217 من القانون رقم 15.95 الصادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) المتعلق بمدونة التجارة يعين وكيل أو وكلاء التقليسة في الحكم الصادر بإعلان الإفلاس بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية.

## المادة 86

لا يجوز للمدير المؤقت المشار إليه في المادة 85 من هذا القانون تملك أو بيع عقارات وسندات مساهمة إلا بإذن مسبق من هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

ويجب عليه أن يرفع إلى هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون تقريراً كل ثلاثة أشهر عن تسيير العضو المعنى وتطور وضعيته.

وعليه كذلك أن يرفع إلى هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون في نهاية مدة لا تزيد على سنة من تاريخ تعينه تقريراً يتضمن مصدر الصعوبات التي تعرّض العضو المعنى وأهميتها وطبيعتها وكذا التدابير الكفيلة بتنقيمه أو بتصفيته إن تذرر ذلك.

يجب على هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن تطلع الوزير المكلف بالمالية على محتوى التقارير المذكورة.

## المادة 81

يجب على الأعضاء للمحافظة على سيرولتهم وملاعتكم أن يتقيدوا بالقواعد الاحترازية المتمثلة في مراعاة نسب ملائمة ولا سيما :

- بين الأموال الذاتية ومبلغ الالتزامات :
- بين الأموال الذاتية ومبلغ المخاطر المعرض لها بالنسبة لكل أداة مالية آجلة.

ويحدد الوزير المكلف بالمالية باقتراح من الشركة المسيرة وأو غرفة المقاصة وبعد استطلاع رأي هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون النسب المذكورة حسب النشاطات التي يمارسها الأعضاء.

## المادة 82

لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لأي شخص أن يكون مؤسساً لأحد الأعضاء أو عضواً في أجهزة إدارته وتدبيره وتسييره أو في مجلس رقابته أو يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر مراقبة هذا العضو أو إدارته أو تسييره أو تدبير شؤونه أو تمثيله بأي وجه من الوجه أو يتمتع بسلطة نيابة عنه :

- إذا سبق أن حكم عليه نهائياً من أجل ارتكاب جنائية أو إحدى الجناح المنصوص عليها وعلى عقوبتها في المواد من 391 إلى 395 إلى 574 من القانون الجنائي :
- إذا سبق أن حكم عليه نهائياً من أجل مخالفه للتشريع المتعلق بالصرف :

إذا صدر عليه أو على المنشأة التي يديرها سواء في المغرب أو الخارج حكم بإعلان الإفلاس ولم يرد إليه اعتباره :

- إذا صدر عليه حكم نهائي عملاً بما ورد في المواد 92 و 93 و 96 إلى 99 من هذا القانون :

إذا صدر عليه من محكمة أجنبية حكم اكتسب قوة الشيء المقضى به وكان يعتبر وفق القانون المغربي حكماً من أجل ارتكاب إحدى الجنايات أو الجنح الوارد بيانها أعلاه.

## الباب الرابع

## العقوبات

## الفصل الأول

## العقوبات التالية

## المادة 83

إذا أخلَ أحد الأعضاء بأعراف المهنة، جاز لبنك المغرب أو مجلس القيم المنقوله كل حسب صلاحياته أو الاثنين معاً في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة أن يوجهوا تحذيرًا إلى مسيري هذا العضو بعد إعذارهم لإبداء إيضاحاتهم حول ما لوحظ عليهم من مأخذ.

## المادة 88

- يجوز لبنك المغرب أو مجلس القيم المنقوله كل حسب صلاحياته أو الاثنين معا في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن يوجهها تحذيرا أو إنذارا أو توييضا إلى :
- الأعضاء المكلفين بالمقاصة الذين لا يؤدون مساهمتهم في صندوق الضمان وفقا لأحكام المادة 43 أعلاه :
  - الأعضاء المكلفين بالمقاصة الذين لا يكونون ودائع لضمان التسليم المشار إليها في المادة 35 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يحترمون قواعد الاستقامة المشار إليها في المواد 69، و من 76 إلى 80 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يتقيدون بالقواعد الاحترازية المنصوص عليها في المادة 81 أعلاه +
  - الأعضاء الذين لا يؤدون رسوم العضوية وعمولات التداول وأو المقاصة المشار إليها في المادة 68 أعلاه :
  - الأعضاء المكلفين بالتداول الذين لا يوقعون على اتفاقية مقاومة مع عضو مكلف بالمقاصة المشار إليها في المادة 70 أعلاه :
  - الأعضاء المكلفين بالتداول الذين لا يرخون أوامر العملاء ولا يقومون بالتسجيل الصوتي للأوامر المتلقاة بالهاتف أو لا يوجهونها على وجه السرعة وفقا لأحكام المادة 19 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يتقيدون بالأحكام المتعلقة بتسجيل وتصمين المعاملات الواردة في المادتين 23 و 24 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يبلغون الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة بالوثائق والمعلومات وفقا لأحكام المادة 73 أعلاه :
  - الأعضاء الذين يواصلون نشاطهم دون الحصول على اعتماد جديد نتيجة التغيرات الواردة وفق المادة 61 من هذا القانون أو يغيرون مقر عملهم دون موافقة هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون :
  - الأعضاء الذين لا يتقيدون بالإجراءات المتعلقة بإخبار العملاء المنصوص عليها في المادة 72 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يمتثلون لواجبات التبليغ والنشر المنصوص عليها في المادتين 58 و 73 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يوجهون إلى هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون لائحة المساهمين الواردة في المادة 74 أعلاه :
  - الأعضاء الذين لا يتقيدون بتحكam النظميين العامين للشركة المسيرة وغرفة المقاصة المشار إليهما في المادتين 9 و 29 أعلاه.

## المادة 87

- يجوز لبنك المغرب أو مجلس القيم المنقوله كل حسب صلاحياته أو الاثنين معا في إطار هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن يوجهها تحذيرا أو إنذارا أو توييضا إلى :
- الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تخبر مجلس القيم المنقوله و/أو بنك المغرب بالوثائق المنصوص عليها في المادتين 13 و 52 أعلاه :
  - الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تخبر مجلس القيم المنقوله و/أو بنك المغرب بالمخالفات التي عاينتها خلال أدائها لمهمتها الواردة في المادتين 11 و 31 أعلاه :
  - الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تخبر مجلس القيم المنقوله و/أو بنك المغرب و الجمعية المهنية لأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية بتوفيق أحد الأعضاء المكلفين بالتداول أو أحد الأعضاء المكلفين بالمقاصة الوارد في المادتين 26 و 42 أعلاه :
  - الشركة المسيرة عندما لا تستشير مصدر الأصل الأساسي للأداة المالية الأجلة قبل إدراج هذه الأداة كما ورد في المادة 12 أعلاه :
  - الشركة المسيرة عندما لا تعرض على مجلس القيم المنقوله للتأشير بيان المعلومات و البطاقة التقنية للأداة المالية الأجلة كما ورد في المادتين 12 و 13 أعلاه :
  - الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تتقييد بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسجيل وتصمين المعاملات الواردة في المواد 23 و 25 و 32 و 39 أعلاه :
  - الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تتقييدان بالأحكام المنصوص عليها في النظميين العامين المشار إليهما في المادتين 9 و 29 من هذا القانون :
  - الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة عندما لا تبلغ بنك المغرب وأ مجلس القيم المنقوله البيانات و المعلومات اللازمة لأداء مهامهما طبقا للمادة 52 من هذا القانون.
- إذا ظل الإنذار أو التحذير أو التوييغ دون جدوى، جاز لهيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون أن تقترح على الوزير المكلف بالمالية، بناء على تقرير مفصل، استبدال أعضاء أجهزة تدبير أو تسيير الشركة المسيرة أو غرفة المقاصة أو كل تغيير للنصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل اللازم للسير المنظم للسوق الأجلة.

## المادة 94

تصدر المحكمة في الحالات المنصوص عليها في المادتين 92 و 93 من هذا القانون الأمر بإغلاق مؤسسة الشخص المسؤول عن المخالف المرتكبة، وينشر الحكم في الجرائد التي تعينها على نفقة المحكوم عليه.

## المادة 95

يحكم بغرامة يمكن أن تبلغ 1% من قيمة المعاملة على :

- كل شخص طبيعي لا يصرح داخل الأجال المحددة بعمليه تحويل مباشر من غير العمليات المترتبة على إرث أو وصية طبقاً لأحكام المادتين 17 و 18 من هذا القانون :

- كل عضو مكلف بالتداول لا يصرح داخل الأجال المحددة بتحويل مباشر مترب على عملية إرث أو وصية طبقاً لأحكام المادتين 17 و 18 من هذا القانون.

و يعمل بأخر تسعيءة للقيمة المعنية كمرجع لحساب تلك الغرامه.

## المادة 96

يعاقب بغرامة من 5000 إلى 100000 درهم كل شخص طبيعي أو معنوي لا يصرح داخل الأجال المقررة بتجاوز حد من حدود المساهمة في شركة مسيرة أسهمها في بورصة القيم من خلال إتمام معاملة متعلقة بأدلة مالية آجلة أو لا يصرح لمجلس القيم المنقوله بما يعتزم القيام به وفقاً لأحكام المادة 68-3 من الظهير الشريف المعتر بمثابة قانون رقم 1.93.211 الصادر في 4 ربى الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المتعلق ببورصة القيم، كما وقع تغييره وتميمه. ويفقد هذا الشخص فضلاً عما سبق حقه في التصويت الناشئ عن الأسهم التي تتجاوز الحصة التي كان من الواجب التصريح بها وذلك في كل جمعية من جمعيات المساهمين التي تعقد خلال الفترة الممتدة إلى غاية القيام بتفويت عقب معاهنة المخالفه يسترجع المفوتو إلية حقوقه في التصويت.

## المادة 97

يعاقب بغرامة من 5000 إلى 100000 درهم كل شخص طبيعي أو معنوي لا يصرح داخل الأجال المفروضة بالنزول عن حد من حدود المساهمة في شركة مسيرة أسهمها في بورصة القيم وذلك طبقاً لأحكام المادة 4-68 من خلال إتمام معاملة متعلقة بأدلة مالية آجلة أو لا يصرح لمجلس القيم المنقوله بما يعتزم القيام به وفقاً لأحكام المادة 68-4 من الظهير الشريف المعتر بمثابة قانون رقم 1.93.211 الصادر في 4 ربى الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المشار إليه أعلاه.

## المادة 98

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبيتين فقط، كل شخص يخالف المा�ون المنصوص عليها في المادة 82 من هذا القانون.

## المادة 99

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 500.000 درهم كل شخص منتم إلى أجهزة إدارة وتدير وتسير أحد الأعضاء أو إلى مستخدميه يخالف أحكام المادة 75 من هذا القانون.

## المادة 89

إذا ظل الإنذار أو التحذير أو التوجيه المنصوص عليه في المادة 87 من هذا القانون دون جدوى جاز لهيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون توقيف واحد أو أكثر من أعضاء أجهزة إدارة وتدير وتسير الأعضاء المعينين أو مجلس رقابتهم.

و يمكن لها بالإضافة إلى ذلك أن تقرح على الوزير المكلف بالمالية :

- إما منع العضو المعنوي من مزاولة بعض العمليات أو حد نشاطه في مزاولتها :

- وإما تعين مدير مؤقت :

- وإنما سحب رخصة الاعتماد من العضو المعنوي.

## المادة 90

لا يحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 89 من هذا القانون إلا بعد استدعاء ممثل مرتكب المخالفه للحضور بصورة قانونية قبل مثوله أمام هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون للاستماع إليه في أجل لا يقل عن أسبوع.

و يجوز لممثل العضو المعنوي أن يستعين بمحوازه يختاره، ويجب على الهيئة المشار إليها أن تبلغ إليه سلفاً المخالفات المنسوبيه إليه و تطلعه على جميع عناصر الملف.

و تستدعي هذه الهيئة كذلك بطلب من المعنوي بالأمر ممثل الجمعية المهنية لأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية المشار إليها في المادة 103 من هذا القانون.

## الفصل الثاني

## العقوبات الجنائية

## المادة 91

تطبق على السوق الأجلة للأدوات المالية أحكام المواد 42 و 43 و 44 و 46 من القانون رقم 12. 43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

## المادة 92

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 5000 إلى 100.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبيتين فقط كل شخص عامل لحسابه الخاص أو لحساب الغير يستعمل بغير حق اسمها تجاري أو عنوانها تجاري أو إعلاناً وبصفة عامة أي عبارة يفهم منها أنه معتمد كعضو مكلف بالتداول أو كعضو مكلف بالمقاصة أو تحدث في أذهان الجمهور التباس حول مزاولة نشاطه بصورة قانونية.

## المادة 93

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبيتين فقط كل شخص عامل لحسابه الخاص أو لحساب شخص طبيعي آخر أو شخص معنوي غير معتمد بصورة قانونية كعضو مكلف بالتداول أو كعضو مكلف بالمقاصة يقوم اعتيادياً بالعمليات المحددة في المواد 55 و 56 و 57 أعلاه.

يجب على الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة والأعضاء نشر البيانات المحاسبية ويحدد مجلس القيم المنقوله قائمة البيانات وطريقة نشرها.

المادة 107

تتم كما يلي مقتضيات المادة 4-4 من الظهير المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.212 الصادر في 4 ربیع الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) المشار إليه أعلاه:

«المادة 1-4 .- يتأكد مجلس القيم المنقوله من أن الأشخاص والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها تتقييد بالأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

«ويمارس كذلك صلاحيات المراقبة المنوطة به طبقا للتشريعات الجاري بها العمل ويتحقق أن الهيئات والأشخاص الخاضعة لمراقبته تحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية الخاصة بها وبالخصوص تلك المتعلقة بما يلي :

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

« - بالأعضاء المكلفين بالتداول والأعضاء المكلفين بالتداول والمقاصة « والأعضاء المكلفين بالمقاصة والشركة المسيرة وغرفة مقاصلة السوق « الأجلة للأدوات المالية الخاضعة للتشريع المتعلق بالسوق الأجلة :

«.....»

المادة 108

تتم كما يلي مقتضيات المادة 53 من القانون رقم 34.03 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها :

«المادة 53 .- يعهد إلى بنك المغرب بمراقبة تقييد مؤسسات الائتمان بتأديمه هذا القانون .....»

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

«ولا يتحمل الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 3 أعلاه المسؤولية « المدنية الشخصية بسبب مزاولة مهامهم.

«يعهد إلى بنك المغرب كذلك مراقبة الشركة المسيرة للسوق الأجلة « وغرفة المقاصلة وأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية طبقا للتشريع « المتعلق بهم».

المادة 109

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة 100

يمكن أن يتبع مرتكبو المخالفات المحددة في هذا الفصل وشركاؤهم بناء على شكوى سابقة أو مطالبة بالحق المدني صادرة عن هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون.

المادة 101

يلتزم أعضاء أجهزة إدارة وتدبیر وتسییر أو مجلس رقابة الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة والأعضاء ومستخدموهم بكتمان السر المهني في جميع القضايا التي ينظرون فيها بأية صفة من الصفات تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 446 من القانون الجنائي.

## باب الخامس

### أحكام متفرقة

المادة 102

يحدد النظام الجنائي للمعاملات في الأدوات المالية الأجلة في قانون المالية.

المادة 103

يجب على كل عضو السوق الأجلة للأدوات المالية معتمد بصورة قانونية أن ينضم إلى جمعية مهنية تسمى الجمعية المهنية لأعضاء السوق الأجلة للأدوات المالية وتسري عليها أحكام الظهير الشريف الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات.

المادة 104

تدفع الشركة المسيرة عمولة عن بيان المعلومات المشار إليه في المادة 13 من هذا القانون ويعرض على مجلس القيم المنقوله للتثمير عليه.

تحدد نسبة العمولة باعتبار نوع الأداة المالية الأجلة المحتمل. ولا يمكن أن تزيد على واحد في الألف من مبلغ العملية.

تفرض زيادة عن عدم دفع العمولة داخل الأجال المقررة. لا يجوز أن تفوق نسبة الزيادة 2% عن كل شهر أو جزء من الشهر من التأخير محسوبة على أساس مبلغ العمولة المستحقة. تحدّد نسبة العمولة وطريقة دفعها وكذا نسبة الزيادة بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من مجلس القيم المنقوله.

المادة 105

لا يمكن الاحتجاج بكتمان السر المهني أمام بنك المغرب و مجلس القيم المنقوله أو هيئة تنسيق السوق الأجلة المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون في إطار القيام بمهامهم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 106

تنشر الشركة المسيرة وغرفة المقاصلة سنويًا تقريرا حول نشاطهما حول السوق الأجلة للأدوات المالية.